الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الإجتماع الثاني والثلاثون للجنة الخبراء
الخبراء

مفوضية الاتحاد الأفريقي

الاجتماع الثامن للجنة

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة السادسة
لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية

أبيدجان، كوت ديفوار
21 – 24 آذار/ مارس 2013

Distr.: General

E/ECA/COE/32/4
AU/CAMEF/EXP/4(VIII)
28 February 2013

Arabic
Original: English

تمويل التنمية: تقرير مرحلي عن تنفيذ توافق آراء مونتيري

أولاً - مقدمة

1 - مثّل توافق آراء مونتيري الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام 2002 المحاولة الأولى على الصعيد العالمي للتصدي على نحوٍ شامل للتحديات في مجال تمويل التنمية، لاسيما في سياق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويدعو توافق الآراء إلى إقامة شراكةٍ جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تغطي ستة مجالات عمل رئيسية، وهي: '1' تعبئة الموارد المالية المحلية؛ و'2' اجتذاب تدفقات رؤوس الأموال الدولية؛ و'3' تعزيز التجارة الدولية بوصفها قاطرة التنمية؛ و'4' زيادة التعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي لأغراض التنمية؛ و'5' تمويل الدين الممكن تحمُّله وتخفيف عبء الدين الخارجي؛ و'6' تعزيز الانسجام والاتساق فيما بين النُّظُم النقدية والمالية والتجارية الدولية لأغراض التنمية. وعلى الرغم من هذه التعهدات، فإن التقدم المحرز في مجال التقيد بها وتنفيذها لم يكن كافياً إطلاقاً منذ اعتماد التوافق عام 2002.

2 - ويقيِّم هذا التقرير مدى التقدم الذي أحرزته أفريقيا وشركاؤها الإنمائيون نحو تحقيق أهداف توافق آراء مونتيري في عام 2012. ويستعرض التقرير أداء أفريقيا في سياق البيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية القائمة حالياً. ويرصد الاتجاهات الرئيسية لمتغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية منذ اعتماد توافق آراء مونتيري، حيث يُجري مقارنة أداء البلدان الأفريقية خلال العقد الماضي في مقابل الأهداف المنصوص عليها في إطار توافق آراء مونتيري والالتزامات الدولية اللاحقة ذات الصلة.

3 - وتكمن الرسالة الرئيسية لهذا التقرير في أن التقدم كان متفاوتاً في تحقيق أهداف توافق آراء مونتيري. فقد سُجل بعض التقدم في مجال تعبئة الموارد المحلية؛ غير أنه يتعين على العديد من البلدان بذل مزيد من الجهد لسد الفجوة القائمة بين إمكانيات تحصيل الضرائب والعائدات الفعلية المحصَّلة منها. ففي حين سُجل حصول تقدم كبير في مجالي المعونة الخارجية والتحويلات، كان أداء التجارة الدولية مخيباً للآمال. ويهدد عدم اليقين الاقتصادي العالمي بالإخلال بالتقدم الذي أُحرز حتى الآن حيث قد تواجه البلدان الأفريقية تدني مستوى التدفقات المالية الدولية مما يقيّد قدرتها على الوفاء بالتزامات مونتيري.

4 - ويتمثل التحدي القائم على مستوى السياسات إذن في كيفية توفير الموارد المالية الكافية للارتقاء بخطة أفريقيا الإنمائية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وإحدى وسائل مواجهة هذا التحدي هي تركيز الجهود على تعميق الأسواق

المالية وتعزيز القدرة المؤسسية لكي يُستفاد من الأموال الموفرة وتستخدم بفعالية في الاستثمارات الإنتاجية وفي خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً - تقييم التقدم المحرز

ألف - تعبئة الموارد المحلية

5 - بذلت البلدان الأفريقية جهوداً معتبرة لتعبئة المدخرات العامة والخاصة على حد سواء، ومع ذلك، لا تزال تلك المدخرات أدنى من المعدلات الدنيا المتوقعة. ويظهر ذلك من خلال المستويات المتدنية للمدخرات المحلية التي ظلت غير كافية باستمرار لتلبية احتياجات الاستثمار بالنسبة لمعظم البلدان (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، 2012). وبعد أن بلغ متوسط المدخرات المحلية الإجمالية في أفريقيا 24.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، وهو أعلى مستوياته على مدى عقد من الزمان، انخفض ليصل إلى 20.67 في المائة بحلول عام 2010 (الجدول 1)، وهذه نسبة أدنى بكثير من نسب المناطق النامية الأخرى مثل بلدان آسيا النامية (46.1 في المائة). كما أنها نسبة متدنية عند مقارنتها بمتطلبات الاستثمار الخاصة بالمنطقة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعود سبب انخفاض المدخرات المحلية إلى القيود التي يعاني منها القطاعان العام والخاص في مجال تعبئة الموارد المالية الكافية.

الجدول 1

المدخرات المحلية الإجمالية، 2003-2010

	2003	2004	2005	2008	2009	2010
افريقيا	21.02	21.11	22.12	24.37	19.31	20.67
شرق اسيا والمحيط الهادي (بلدان نامية)	39.33	40.78	42.38	45.30	46.04	46.14
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (بلدان نامية)	20.77	22.72	22.63	23.34	20.79	21.83
اقتصادات ذات دخل مرتفع	19.66	20.13	20.11	19.72	17.37	17.81
اقتصادات ذات دخل منخفض	10.35	10.66	9.56	7.86	8.51	9.78
اقتصادات ذات دخل متوسط	27.28	29.11	29.70	30.87	29.14	30.05

المصدر:البنك الدولي(2011، أ).

6 - وفيما يتعلق بجانب القطاع العام، وبالرغم من أن الإيرادات الحكومية قد وصلت إلى 27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة ككل عام 2011، فقد تفاوتت القدرات في مجال جباية الضرائب تفاوتاً كبيراً، ولا تزال تلك النسبة أقل من 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لربع الاقتصادات الأفريقية. وتشمل بعض العوامل المسؤولة عن هذا الأداء المستويات المتدنية للدخل التي تؤثر على الإيرادات المحصلة من الضرائب المباشرة ؛ والاختناقات الهيكلية الشاملة، بما في ذلك المستويات المرتفعة لأنشطة القطاع غير النظامي؛ والافتقار إلى الانضباط والشرعية الماليين والعوائق الكبيرة المتعلقة بالقدرات الإدارية وكذلك الإفراط في منح الأفضليات الضريبية؛ وعدم فعالية جباية الضرائب المفروضة على الأنشطة الإستخراجية؛ وعدم القدرة على مكافحة سوء استخدام الشركات المتعددة الجنسيات لتسعير التحويل؛ والاعتماد المفرط على طائفة محدودة من الضرائب لتحصيل الإيرادات (مصرف التنمية الأفريقي وآخرون، عام 2010).

7 - ولا تزال الوساطة المالية في أفريقيا سطحية ومتخلفة جداً من حيث اجتذاب المدخرات الخاصة الكافية. ويقدَّر أن القروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص في البلدان الأفريقية قد بلغ

متوسطها 52.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 2005 إلى 2010، فيما بلغ متوسط الكتلة النقدية (''م2'' أي الكتلة النقدية بمعناها الواسع) 48.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فقد تأثرت هذه الأرقام بشكل كبير بأداء جنوب أفريقيا وشمال أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2012). وعندما يعاد حساب هذه الأرقام بدون جنوب أفريقيا وشمال أفريقيا يتدني متوسط المؤشرين إلى أقل بقليل من متوسطهما في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض (22 في المائة بالنسبة للقروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص و35 في المائة بالنسبة للكتلة النقدية ''م2'').

8 - وبالمثل، تعاني الأسواق الرأسمالية الأفريقية من عوامل ضعف هيكلية عديدة، بما فيها صغر حجم الأسواق وعدم سيولة السندات وتدني مستويات التكنولوجيا. فمثلاً من إجمالي 29 سوقاً من أسواق الأوراق المالية التي تعمل حالياً في القارة، ثلاثة منها فقط لديها قوائم بأكثر من 100 شركة (أسواق الأوراق المالية في كل من مصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا)، و6 منها على الأقل لديها قوائم بأقل من 10 شركات. وبلغت القيمة الإجمالية للسندات المتداولة في تلك الأسواق ما مقداره 51 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في الفترة من 2005 إلى 2010. وذلك في مقابل متوسط وصل إلى 60 في المائة بالنسبة للاقتصادات ذات الدخل المتوسط، وإلى 124 في المائة بالنسبة للاقتصادات النامية لبلدان شرق آسيا والمحيط الهادي، وإلى 20 في المائة فقط بالنسبة للاقتصادات النامية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

باء - تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية

9 - خلال الثلاث سنوات الماضية، أثّرت التطورات التي شهدها العالم بشكل كبير على جهود أفريقيا لتعبئة الموارد من أجل التنمية. وتَدَنَّى نمو تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. فبعد أن سجلت تلك التدفقات ارتفاعاً تاريخياً عام 2008 حيث وصلت إلى حوالي 58 مليار من دولارات الولايات المتحدة، بدأت التدفقات إلى أفريقيا في التنازل لتصل إلى نسبة 42.7 مليار دولار في عام 2011 وهي أدنى نسبة خلال الثلاث سنوات (الجدول 2). وقد ساهمت عوامل ثلاثة في هذا الاتجاه التنازلي وهي الأداء الاقتصادي العالمي الضعيف الناجم عن الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2007؛ واستمرار ضعف الأداء لدى البلدان المتقدمة النمو، ولاسيما منطقة اليورو؛ والتطورات السياسية والاجتماعية التي تشهدها منطقة شمال أفريقيا منذ بداية عام 2010، مما أدى إلى تدني تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك المنطقة من 17.4 مليار دولار عام 2009 إلى 7,4 مليارات دولار بحلول عام 2011. وعلاوة على ذلك، فإن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي تستهدف بشكل كبير قطاع الموارد الطبيعية، وبالتالي فإن قدرتها محدودة على التعجيل بتحقيق التحول الاقتصادي والتنمية.

10 - ومن جانب ثان، فقد ارتفعت نسبة التحويلات المالية بشكل كبير خلال العقد الماضي. ويقدِّر البنك الدولي أنها ستصل إلى 60 مليار دولار بحلول عام 2014 بعد أن كانت 11.4 مليار دولار عام 2000 . ومع ذلك، ينبغي على البلدان الأفريقية بذل جهود أكثر جدية في مجال السياسات إذا ما أرادت الاستفادة القصوى من المكاسب التي تتيحها تلك الإمكانية. وفي هذا الإطار، فإن إنشاء الاتحاد الأفريقي للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية من شأنه تعزيز التدفقات الواردة من التحويلات المالية من خلال تخفيض تكاليف المعاملات المرتبطة بها، من ضمن تدابير أخرى.

الجدول 2

تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا،2000-2011

	تدفقات الاستثمار المباشر الاجنبي إلى افريقيا (بالمليارات من

	دولارات الولايات المتحدة)					
	2000	2005	2008	2009	2010	2011
افريقيا	**9.7**	**30.5**	**57.8**	**52.6**	**43.1**	**42.7**
وسط افريقيا	0.6	2.7	2.3	5.4	6.5	6.7
شرق افريقيا	0.8	1.5	4.9	3.5	5.8	4.7
شمال افريقيا	2.7	12.6	21.4	17.4	14.9	7.4
الجنوب الافريقي	2.7	6.6	14.1	11.2	2.8	6.6
غرب افريقيا	2.9	7.0	15.0	15.1	13.1	17.1

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: قاعدة البيانات الإحصائية الإلكترونية (http://unctadstat.unctad.org).

التعاون المالي والتقني الدولي

11 - في الوقت الذي تحسنت فيه المساعدة الإنمائية الرسمية من حيث الحجم والفعالية خلال العقد الماضي، لا تزال مخاطر تدهورها كبيرة في ظل عدم اليقين الاقتصادي العالمي السائد حالياً. فقد ارتفعت التدفقات الإجمالية الواردة للمساعدة الإنمائية الرسمية من حيث قيمتها الإسمية، باستثناء تخفيض الدين، من 17.4 مليار دولار عام 2002 إلى 50 مليار دولار عام 2011. ومع ذلك، فإن الحجم الإجمالي للتدفقات لا يزال أقل من الالتزامات الدولية المتعهد بها في إطار توافق آراء مونتيري وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام 2005. وبموجب توافق آراء مونتيري، تعهدت البلدان المتقدمة النمو بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع نسبة إضافية تتراوح بين 0.15 و 0.2 في المائة لدعم أقل البلدان نمواً. ولكن بحلول عام 2011، لم تصل المساعدة الإنمائية الرسمية المتأتية من معظم البلدان المتقدمة بعد إلى تلك النسبة. وبالمثل، فقد قدَّر واضعو إعلان باريس أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا سوف ستزيد لتصل إلى 64 مليار دولار بحلول عام 2010. ومن الناحية العملية، لم تتلقَ أفريقيا إلا حوالي نصف تلك الزيادة، ويعود ذلك جزئياً من ناحية إلى تدني المساهمات في المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي بالمقارنة بالالتزامات، ومن ناحية أخرى إلى انخفاض حصة أفريقيا من الزيادة العالمية إلى مستوى أقل مما كان متوقعاً. ويثير عدم اليقين الاقتصادي العالمي المستمر شواغل مشروعة تتعلق بقدرة البلدان المانحة على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمعونة.

12 - وبحلول عام 2011، كان من الواضح أن وتيرة الوفاء بالتزامات باريس ومونتيري فيما يخص فعالية المعونة قد كانت أقل مما كان متوقعاً، مما يعني ضرورة إحداث تغيرات هامة على نظام تقديم المعونة. وإقراراً بذلك، أنشأ المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة المعقود في بوسان ، كوريا، من 29 تشرين الثاني/ نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ ديسمبر 2011) شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال، مما أدى إلى إحداث نقلة نوعية من مفهوم '' فعالية المعونة '' إلى مفهوم أكثر شمولاً هو ''الفعالية الإنمائية''. والحجة الرئيسية في ذلك هي أن المساعدة الإنمائية الرسمية بالرغم من أنها أحد مصادر تمويل تنمية أفريقيا، ينبغي النظر إليها في الإطار الإنمائي الأعرض من أجل دعم تطوير القدرات وتعبئة الموارد المحلية من أجل نمو القطاعات الإنتاجية وتحقيق التحول الاقتصادي.

13 - وعلى الرغم من أن هناك مسائل عديدة ينبغي معالجتها بغية الاستفادة القصوى من أثر المعونة على تنمية أفريقيا، تعتبر المسائل الثلاث التالية ذات أهمية بالغة من أجل إحراز التقدم وينبغي أن تركز عليها بشكل فوري البلدان الأفريقية والشركاء الإنمائيون على حد سواء. فأولاً، ينبغي أن تتخذ الجهات المعنية خطوات عملية من أجل نقل التركيز من فعالية المعونة إلى التنمية '' الفعلية''. وكما نص على ذلك إعلان باريس واتفاق شراكة بوسان، هناك الآن إقرار واسع لدى

أخصائيي التنمية بأن المعونة مفيدة على وجه الخصوص بالقدر الذي تساعد خلاله البلدان المتلقية على تحقيق أهدافها الإنمائية العريضة.

14 - والسبيل الرئيسي إلى ذلك هو كفالة أن يستمر الشركاء الإنمائيون في مواءمة طرائق تقديمهم للمعونة مع الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المتلقية (كما هو الحال بالنسبة للإصلاحات التي يدعمونها، وآليات الرصد والتقييم، والدعم الموجه للقطاعات). وفي الوقت الذي قطعت فيه بعض البلدان خطوات معتبرة في القيام بذلك (مثل أوغندا وموزامبيق وزامبيا)، لاتزال هناك مساحة كبيرة لإحراز التقدم في تلك المواءمة. وثانياً، وفي مجال متصل بالمسألة الأولى، ينبغي توجيه المعونة نحو تعزيز التحول الهيكلي. ففي حين يحظى التقدم التكنولوجي والتصنيع والاستثمار في الهياكل الأساسية بأهمية بالغة بالنسبة لتحول أفريقيا، فقد أظهرت الإحصائيات أن تخصيص المعونة للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية ليس بالقدر الكافي.

15 - ولهذا السبب، ينبغي على الشركاء الإنمائيين بذل جهود مدروسة لدعم القطاعات الاقتصادية والإنتاجية التي حددتها البلدان المتلقية باعتبارها قطاعات هامة لتحولها الاقتصادي. وأخيراً، ينبغي على البلدان الأفريقية وضع استراتيجيات واضحة ومحددة زمنياً للخروج من مأزق الاعتماد على المعونة. فبالإضافة إلى عدم قابلية التنبؤ بالمعونة وتقلبها، فهي أيضاً تمثل تحدياً بالنسبة للبلدان المتلقية من حيث ملكيتها الكاملة لبرامجها ومن حيث كفالة مساءلة الحكومات من طرف مواطنيها. وبالتالي، هناك حاجة لأن تُعِد البلدان استراتجيات لتمويل التنمية على المديين المتوسط والبعيد من شأنها تقليل اعتمادها على المعونة لتنفيذ برامجها الإنمائية.

جيم - التجارة الدولية كقاطرة للنمو

16 - فيما يجري تعزيز التجارة الدولية كقاطرة للتنمية، كان النمو بطيئاً كذلك في مجال تحسين وضع تجارة أفريقيا مع بقية العالم. فقد انتعشت صادرات القارة في عام 2011 لتتجاوز المستويات التي كانت سائدة قبل الأزمة. وساد اتجاه خلال العقد الماضي تمثل في ارتفاع حجم التجارة بين أفريقيا والاقتصادات الناشئة الأخرى، مما ساعد على إعطاء دفعة لصادرات أفريقيا من حيث القيمة بنسبة 28,3 في المائة ولوارداتها بنسبة 18,6 في المائة في عام 2010، و 14,5 في المائة للصادرات و 19,5 في المائة للواردات خلال عام 2011. غير أن التقديرات تشير إلى أن هذه الأرقام ربما تكون قد تدنت على أقل تقدير إلى النصف في عام 2012 بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي (البنك الدولي، 2012). ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن الصادرات الأفريقية لا تزال توجهها زيادة طلب الاقتصادين الناشئين في الصين والهند على السلع الأساسية، وهو أمر يحتمل ألا يكون قابلاً للاستدامة على المدى البعيد.

17 - ويكمن التحدي الرئيسي بالنسبة للبلدان الأفريقية للاستفادة القصوى من إمكانياتها التجارية في تحقيق النمو في كيفية الحفاظ على الزيادة المسجلة في الصادرات واستغلال الإمكانيات التجارية من أجل تحقيق النمو والقضاء على الفقر. وفي هذا الإطار، لدى البلدان الأفريقية مصلحة كبيرة في نتائج الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، التي لم تعطِ ثمارها الموعودة حتى الآن في المجالات الرئيسية مثل الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق والمسائل المتعلقة بالتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال التكامل الإقليمي أمراً بالغ الأهمية للبلدان الأفريقية من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي. وفي هذا الإطار، فإن قيام رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بإقرار خطة العمل من أجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية يعتبر مساهمة كبيرة على طريق تجسيد برنامج التكامل الأفريقي.

دال - الدين الخارجي

18 - فيما يخص التمويل بديون يمكن تحمُّلها وتخفيف الدين الخارجي، قُطعت خطوات إيجابية في اتجاه تقليص حجم الدين الخارجي لأفريقيا منذ عام 2002، وخاصة على إثر تبني المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وبالفعل، فقد أتيحت في إطار تخفيف عبء الديون في المجموع 109,8 مليارات دولار (صافي القيمة الحالية) لفائدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحلول عام 2011 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2012). ونتيجة لذلك، تناقصت أرصدة الديون الخارجية الإجمالية إذا قيست كحصة من الدخل القومي الإجمالي من 53,5 في المائة عام 2000 إلى 20,6 في المائة عام 2011، وهو رقم أقل بكثير من عتبة القدرة على تحمُّلُ الديون البالغة 50 في المائة. ويظهر هذا الأداء في كافة المناطق دون الإقليمية الخمس للقارة (الجدول 3). وساهم تحسين الإدارة الاقتصادية الكلية في الكثير من البلدان الأفريقية، والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، ونهج ايفيان لنادي باريس لصالح مبادرات تخيف ديون البلدان من خارج مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إسهاما كبيرا في تحقيق هذا التناقص في الأرصدة. ويُتوقع أن تزيد حصة إجمالي الدين الخارجي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 32,6 في المائة وأن تزيد حصته في إجمالي الصادرات لتصل إلى 63,8 في المائة خلال عام 2012.

الجدول 3
اتجاهات أرصدة الدين الخارجي 2000-2011 (النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)

	2000	2005	2008	2009	2010	2011
افريقيا	**53.5**	**33.9**	**20.4**	**23.7**	**23.1**	**20.6**
وسط افريقيا	112.8	54.3	21.3	24.5	17.0	14.3
شرق افريقيا	88.0	62.6	33.2	35.7	31.4	32.3
شمال افريقيا	41.8	29.0	16.9	20.0	20.8	15.6
الجنوب الافريقي	34.5	25.9	24.4	27.4	27.9	26.7
غرب افريقيا	94.3	41.3	16.7	19.9	16.9	16.2

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حسابات على أساس البيانات المالية للتنمية العالمية الصادرة عن لبنك الدولي.

هاء - المسائل النُّظمية

19 - بالإضافة إلى المجالات المحددة التي أثيرت أعلاه، أقر توافق آراء مونتيري بأهمية تعزيز تلاحم النُّظُم النقدية والمالية والتجارية الدولية وإدارتها واتساقها. وفي السنوات الأخيرة، أُجري عدد من الحوارات متعددة الأطراف بشأن المسائل النُّظمية الرئيسية لتحسين هيكل إدارة المؤسسات المالية الدولية.

20 - وفيما يخص هذا المجال من مجالات توافق الآراء، كشفت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية للفترة 2007-2009 عن وجود نقاط ضعف في البنيان المالي الدولي الحالي ودفعت إلى صدور دعوات متزايدة لإجراء إصلاحات عليه. وكانت نقطة الضعف الرئيسية في النظام هي أنه بالرغم من التأثر المتزايد للبلدان النامية بصفة عامة، وأفريقيا بصفة خاصة، بالصدمات المالية والاقتصادية العالمية، إلا أنها لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير في مؤسسات وهيئات صنع القرار الاقتصادي والمالي العالمي.

21 - وعلى وجه التحديد، فإن أفريقيا ممثلة تمثيلا ناقصا في منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ومصرف التسويات الدولية، ومجموعة العشرين وهي مؤسسات منوط بها البت في القضايا ذات الآثار الاقتصادية والمالية الشديدة على المنطقة. وبالرغم من وجود محاولات حديثة (من خلال مجموعة العشرين) لتحسين إدارة النُظُم النقدية والمالية الدولية، فإن هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود لتحسين مشاركة البلدان الأفريقية في أجهزة صنع القرار التابعة للمنظمات الدولية.

ثالثاً - خاتمة

22 - يركز هذا التقرير على العديد من التحديات والعوائق التي تقف حجر عثرة في طريق تنفيذ توافق آراء مونتيري. أولاً، بالرغم من قيام البلدان الأفريقية ببذل بعض الجهود لتعبئة الموارد المحلية، فإن معدلات الادخار لا تزال غير كافية بالنظر لمتطلبات الاستثمار. وتساهم حالة المؤسسات المالية المتخلفة (المصارف والأسواق الرأسمالية) في عرقلة تعبئة موارد الادخار بشكل مناسب، مما يرفع تكاليف أقساط المخاطر القطرية ويضعف الجهود الرامية لتعبئة موارد خارجية. وبالتالي، ينبغي تحسين هياكل المصارف وإدارتها وكذلك الاستفادة من إمكانيات الأسواق الرأسمالية و مؤسسات التمويل المتناهية الصغر من أجل تعبئة الموارد.

23 - ثانياً، ارتفعت كمية الاستثمار المباشر الأجنبي، ولكنها لا تزال غير كافية للمساعدة في التعجيل بتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا آخذة في الزيادة، بيد أن المانحين لم يسلكوا بعد مسار الوفاء بالتزاماتهم. وهناك حاجة إلى زيادة تخصيص الموارد للقطاعات الإنتاجية وبذل المزيد من الجهود لتحسين فعالية المعونة.

24 - ثالثاً، لا يزال تحول البلدان الأفريقية من بلدان منتجة للسلع الأساسية إلى بلدان مصدرة لمنتجات دينامية يمثل تحديا رئيسيا يقف في وجه تحقيق الهدف النهائي لتوافق آراء مونتيري وهو الحد من وطأة الفقر من خلال النمو الاقتصادي المطرد. ومما يزيد في حجم تلك المشاكل العقبات الكأداء التي تعترض سبيل البلدان الأفريقية وهي تحاول الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. ومن أجل تقليص تلك العقبات، من الأهمية بمكان تعزيز دعم المانحين لتطوير القدرات التجارية وضمان الوصول بشكل كاف إلى المحافل التي تقرر مصير الاتفاقات التجارية الدولية والحصول على تمثيل مناسب فيها.

المراجع

African Development Bank and others (2010).
African Economic Outlook, 2010. Paris: OECD Publishing.

African Development Bank and others (2012).
African Economic Outlook 2012. Paris: OECD Publishing.

Brixiova, Z.and others (2011). Closing Africa's infrastructure gap: Innovative financing and risks. *Africa Economic Brief*, vol. 2, No1 (April)

United Nations, Economic Commission for Africa and Organisation for Economic Co-operation and Development 2012. *Mutual Review of Development Effectiveness in Africa.* Available from new.uneca.org/Portals/mrde/Decouments/2012/MRDE2012English.pdf.

United Nations Conference on Trade and Development (2009). *Enhancing the Role of Domestic Financial Resources in Africa's Development: A Policy Handbook.* UNCTAD/ALDC /AFRICA/2009/1.

World Bank (2011a). World dataBank, World Development Indicators (WDI). Available from http://databank.worldbank.org/ddp/home.do. Accessed 26 February 2013.

World Bank (2011b). Africa Development Indicators. Available from http://data.worldbank.org/ data-catalog/africa-development-indicators. Accessed 26 February 2013.

World Bank (2012). *Global Economic Prospects*: Uncertainties and vulnerabilities. Washington.

United Nations Conference on Trade and Development. Online statistical database. Available at http://unctadstar.unctad.org.